

خصائص البناء المؤسساتي لدول الريع ودورها في عرقلة مسار تكريس الحوكمة

Characteristics of the institutional structure of rentier states and their role in hindering the path to establishing good governance.

بعيطيش يوسف^{1*}، سعدي زهرة²

¹ جامعة زيان عاشور الجلفة youcef.baitiche@univ-djelfa.dz

² جامعة زيان عاشور الجلفة z.saadi@univ-djelfa.dz

تاريخ النشر: 2026/04/22

تاريخ القبول: 2026/04/08

تاريخ الاستلام: 2025/12/25

ملخص:

تهدف من خلال هذه الدراسة توضيح موضوع غاية في الأهمية وهو الدولة الريعية وخصائصها ودور هذه الأخيرة في عرقلة مسار أو متطلبات الحكم الرشيد، فاعتماد الدولة على الريع الخارجي ترتب عنه مجموعة من الخصائص والسمات وهي في الوقت نفسه إشكاليات وتحديات تحول دون تحقيق الحكم الرشيد، من بينها خصائص اجتماعية واقتصادية وأخرى سياسية ومؤسسية.

ولتجاوز هذه العقبات والتحديات يقتضي توفر عناصر أساسية للحكم مبنية على نهج ديمقراطي يعترف بالحقوق والحريات واستقرار هيكل تنظيمي وتعددية اقتصادية تتيح استثمارا أجنبيا متنوعا بمشاركة محلية.

كلمات مفتاحية: البناء المؤسساتي، دول الريع، الحوكمة.

Abstract:

Through this article, we aim to clarify an extremely important issue, which is the rentier state, its characteristics, and the role of the latter in obstructing the path or requirements of the rule of law. The state's dependence on the external rent has a set of characteristics and features, and at the same time, it is problems and challenges that prevent the achievement of the rule of law, including social, economic, political and institutional characteristics.

In order to overcome these obstacles and challenges, it requires the availability of basic elements of governance based on a democratic approach that recognizes rights and

freedoms, structural, organizational stability and economic pluralism that allows a diverse foreign investment in a local partnership.

Keywords: institutional structure; rentier states; good governance.

مقدمة

يرتبط مفهوم الدولة الريعية بالدول التي تستمد إيراداتها بشكل أساسي من مصادر خارجية بدلاً من مصادر محلية ، وعليه فظاهرة الريع ظاهرة عامة لا تختص بها دولة دون أخرى، فبالضرورة توجد ضمن كل اقتصاد وطني عناصر ريعية قد يكون مصدرها داخليا مثل ريع الخدمات والتراخيص، أو خارجيا مصدره الطبيعة كالنفط والغاز. غير أن الاختلاف ما بين الاقتصاديات يقع في درجة الاعتماد على العناصر الريعية.

وعليه تُوصف الدولة الريعية بهذا الوصف ليس لأن هذه الصفة ملازمة للدول المصدرة للنفط على سبيل الحصر فحسب ، فالدولة الريعية هي تلك الدولة التي تتغلب فيها عناصر الريع الخارجي، ويكون اعتمادها على عائدات الموارد الطبيعية لدعم اقتصادها، وتمويل نظام الرعاية الاجتماعية، والحفاظ على استقرارها السياسي ، والذي لا يستند إلى أي قطاعات إنتاجية محلية أخرى بل يعتمد كلياً على التحويلات الخارجية.

إشكالية الدراسة:

لذلك فقد أثارت إشكالية الدولة الريعية وخصائصها جدلاً كبيراً من حيث مدى تأثير تلك الخصائص في البنية الاقتصادية لدولة وفي استقرار النظام بشكل عام وصولاً إلى حوكمة عمومية.

فرضية الدراسة:

فينطلق البحث أو الدراسة من فرضية جوهرية وأساسية مفادها أن هنالك علاقة سببية بين خصائص وشكل الدولة الريعية وتأثير ذلك في بناء مرتكزات الحكم الرشيد وتحقيق الحوكمة.

هدف الدراسة:

يهدف البحث لمعرفة خصائص البناء المؤسسي للدولة الريعية وتأثير ذلك على متطلبات وأسس تحقيق الحكم الرشيد.

هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة التي بين أيدينا من العناصر أو المحاور التالية:

أولاً: مقارنة استمولوجية لمفهوم الحكم الرشيد.

ثانياً: متطلبات وأسس تحقيق الحوكمة.

ثالثاً: إشكاليات وتحديات البناء المؤسسي لدول الريع.

رابعاً: ضمانات وعناصر تجاوز التحديات وتحقيق الحوكمة.

أولاً: مقارنة ابستمولوجية لمفهوم الحكم الراشد.

مفهوم "الحوكمة" أو الحكم الراشد ليس جديداً، بل هو قديم قدم الحضارة الإنسانية ، وهو من المفاهيم التي حظيت باهتمام متزايد مؤخراً ، ونشير هنا إلى الحوكمة، أولاً، على أنها تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وثانياً، رسم مسار يهدف إلى توجيه المجتمع نحو تلك الأهداف، ويمكن تعريف الحوكمة إذاً بأنها الإدارة الرشيدة للمجتمع. وتقود الإدارة الرشيدة الدولة نحو تحقيق الهدف المنشود، وهو التنمية المستدامة¹.

يشير مصطلح الحوكمة إلى تغيير في معنى الحكومة، إذ يدل على عملية حكم جديدة، أو حالة متغيرة من النظام، أو أسلوب جديد لإدارة المجتمع، كما يدل على تطوير أساليب لتنسيق النشاط الاقتصادي تتجاوز قيود كل من التسلسل الهرمي والأسواق. ويسلط الضوء على دور الدولة في توجيه العمل داخل الأنظمة الاجتماعية المعقدة¹.

وعليه فلا تقتصر الحوكمة الرشيدة على الاستخدام الأمثل لسلطات الحكومة بطريقة شفافة وتشاركية فحسب، بل تتطلب أيضاً ممارسةً سليمةً ونزيهةً لهذه السلطة، وتتمحور في جوهرها حول إنجاز المهام الأساسية الثلاث للحكومة: ضمان أمن الأفراد والمجتمع؛ وإدارة إطار عمل فعال وخاضع للمساءلة للقطاع العام؛ وتعزيز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بما يتوافق مع رغبات الشعب. ويُفرّق بين النهج المؤسسي والنهج الوظيفي في تحقيق الحوكمة الرشيدة².

مفهوم الحوكمة ليس جديداً، بل هو قديم قدم الحكومة نفسها. كلا المصطلحين مشتقان، على التوالي، من الكلمتين الفرنسيتين *gouvernance* و *governmentement* ومعانيهما متقاربة جداً، إذ تشير إلى أفعال أو طريقة الحكم ، وتطور المفهوم مع بروز ظاهرة العولمة و في ضوء عالمية ونطاق المؤسسات الدولية على غرار الأمم المتحدة وغيرها سيكون لها دور محوري في القيادة المستقبلية للحكومة العالمية من اجل تحقيق المطالبات المجتمعية المتزايدة الديمقراطية³.

كما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره تحت عنوان "الحكم الراشد من أجل تنمية بشرية مستدامة" مفهوماً للحكم الراشد⁴، على أنه عملية صنع القرار، والعملية التي يتم من خلالها تنفيذ القرارات (أو عدم تنفيذها). يمكن استخدام الحوكمة في سياقات متعددة، مثل حوكمة الشركات، والحوكمة الدولية، والحوكمة الوطنية، والمحلية ، و بما أن الحوكمة هي عملية صنع القرار، والعملية التي يتم من خلالها تنفيذ القرارات، فإن تحليل الحوكمة يركز على

¹ Kooiman, J. **Societal Governance: Levels, Models and Orders of SocialPolitical Interaction**. In J. Pierre (Ed.), **Debating Governance: Authority, Steering and Democracy**, Oxford: Oxford University Press, 2000, p36

² Henk Addink, **Good Governance: Concept and Context** , Published by Oxford University Press, United Kingdom,, 2019 , p16

³ فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، ص8.

⁴ بن عزيز خيرة ، الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي : دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2013/2014، ص14.

الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية المشاركة في صنع القرار وتنفيذه، وعلى الهياكل الرسمية وغير الرسمية التي تم وضعها للتوصل إلى القرار وتنفيذه.

ولضمان التنمية البشرية المستدامة تتسم الحوكمة الرشيدة بثماني خصائص رئيسية. فهي تشاركية، وتوافقية، وخاضعة للمساءلة، وشفافة، ومتجاوبة، وفعالة، وعادلة، وشاملة، وتلتزم بسيادة القانون، كما أنها تضمن الحد الأدنى من إسماع أصوات الفئات الأكثر ضعفاً وفقراً في المجتمع في عملية صنع القرار بشأن عمليات التنمية وتعميمها والاستفادة منها ن طرف الجميع دون استثناء¹، مع التوفيق بين المصالح المختلفة في المجتمع للوصول إلى توافق واسع في الآراء حول ما يصب في مصلحة المجتمع ككل وكيفية تحقيق ذلك.

وقد وسّع البنك الدولي نطاق سياساته بشكل ملحوظ من خلال تبني "الحوكمة الرشيدة" كعنصر أساسي في استراتيجيته للتنمية، إذ يشير البنك بأن الحوكمة، تشمل كيفية ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة لأغراض التنمية المستدامة مشيراً إلى أن جودة الحوكمة تُعزى في نهاية المطاف إلى مضمونها الديمقراطي، فلا يمكن للديمقراطية ولا للحكم الرشيد أن يستمرّا دون الآخر، ولتحقيق ذلك لا بد من وجود إطار عمل واضح وشفاف من القواعد والمؤسسات لإدارة الأعمال الخاصة والعامة، مع وجود جهاز بيروقراطي يتمتع بأخلاقيات مهنية عالية وجهاز تنفيذي حكومي مسؤول عن أعماله ومجتمع مدني قوي يشارك في الشؤون العامة والتزام الجميع بسيادة القانون².

وعليه حدد البنك الدولي ثلاثة جوانب متميزة للحوكمة³:

1- شكل النظام السياسي.

2- العملية التي تُمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية.

3- قدرة الحكومات على تصميم وصياغة وتنفيذ السياسات والاضطلاع بالمهام

فعلى الصعيد العام وحسب تعريف المؤسسات الدولية السابقة، تتمثل المؤسسات الرئيسية للحكم الرشيد في دستور ديمقراطي، وحكومة وبرلمان بوظائفه الرقابية، وبنك مركزي، وسلطات وطنية و محلية، وقضاء مستقل، ووسائل إعلام مستقلة، ومجتمع مدني فاعل أي المؤسسات والعمليات الديمقراطية الأساسية، بما في ذلك وسائل إعلام مستقلة، وأخيراً وليس آخراً من خلال حوار وتفاعل فعال بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطات العامة. وفي التجربة الرائدة للتنمية من خلال النموذج الماليزي مع رئيس وزرائها مهاتير محمد : والذي أكد أن المجتمعات تحتاج إلى وقت وصبر للانتقال من الحكم الإقطاعي والتقليدي إلى أنظمة حكم قائمة على المشاركة والمساءلة من خلال

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، خلق الفرص للأجيال القادمة، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، أيقونات للخدمات المطبوعة، عمان، 2002، ص101.

² جلطى غالم ولخضر عزى، الحكم الرشيد وخصوصية المؤسسات لأجل تسيير فعال، *les cahiers du mecas* العدد 2، أبريل 2006، ص256

³ THOMAS G WEISS, Governance, good governance and global governance: conceptual and actual challenges, *Third World Quarterly*, Vol 21, No 5, 2000, p 795 ,

إجراء إصلاحات من أجل ديمقراطية حقيقية، وعدالة اجتماعية، وتنمية اقتصادية، وإعادة توزيع للثروة. فالحكم الرشيد يتحقق من خلال المعايير الثلاثة: الشفافية والأمانة والعدالة¹.

وهكذا انتشر المصطلح على نطاق واسع في أوساط التنمية، وأصبح بارزاً في قاموس السياسة العامة الدولية، ليستخدّم العديد من الأكاديميين، والممارسين الدوليين، مصطلح "الحوكمة" للدلالة على مجموعة معقدة من الهياكل والعمليات

فتقاس الحوكمة بمؤشر فعالية الحكومة تصورات جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ومدى استقلاليتها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها ومدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير، وحرية التجمع، وحرية الإعلام، والحوكمة بهذا المعنى تتألف أو تتأسس على ثلاثة أركان: اقتصادية وسياسية وإدارية. تشمل الحوكمة الاقتصادية عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية للدولة.. أما الحوكمة السياسية فهي عملية صنع القرار لصياغة السياسات الرشيدة. بينما الحوكمة الإدارية فهي نظام إداري لتنفيذ تلك السياسات على وجه صحيح².

فوفقاً لروث (R.A.Rhodes)، « تشير الحوكمة إلى تغيير في معنى الحكومة، ويشير إلى عملية جديدة للحكم، أو حالة متغيرة من الحكم المنظم، أو الطريقة الجديدة التي يُحكم بها المجتمع»، وبناءً على هذه الاستخدامات، يلخص روث خصائص الحوكمة على النحو التالي³:

✓ إعادة تعريف نطاق وشكل التدخل الحكومي، واستخدام الأسواق لتقديم "الخدمات العامة".

✓ الحوكمة كحكم مؤسسي أي النظام الذي تُدار وتُراقب من خلاله المؤسسات.

✓ الحوكمة كإدارة عامة جديدة وتطبيق أساليب إدارة القطاع الخاص في القطاع العام "الإدارة العامة الجديدة".

✓ الحوكمة كشبكات ذاتية التنظيم أي جهات متعددة مترابطة مشاركة في تقديم الخدمات.

وبالتالي، يمكن تعريف الحوكمة بأنها: « وضع القواعد، وتطبيقها، وإنفاذها في سبيل تحقيق الأهداف العامة». تعريف يشير إلى أن الحوكمة هي الطريقة التي يتبعها الفاعلون السياسيون في وضع القواعد وصياغتها ضمن أطر مؤسسية ويقصد بهذه الأخيرة مؤسسات المجتمع المدني والشراكة بين القطاع العام والخاص.

كما يحتاج هذا المفهوم إلى أن يُزوّد بأدوات من الاقتصاد السياسي ليتمكن من استيعاب جوانب مهمة كالمصالح والسلطة والصراع، وهي كما سماها روث بالشبكات وهي الحالة التي "لا يستطيع فيها أي من الجهات الفاعلة تحقيق أهدافه إلا بالتعاون مع الآخرين"⁴، و دور التفاعلات كأدوات لصنع السياسات واتخاذ القرارات والتعامل بحكمة مع

¹ فادي أحمد رمضان، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (1981 – 2003)، رسالة ماجستير، أكاديمية الغدرة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة، 2015، ص21.

² الأخضر عزي، فعالية الحكم الرشيد (الحوكمة) في تفعيل حوصصة الشركات (إشارة إلى واقع الخوصصة في الجزائر)، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الأول حول "حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي" 15-16 تشرين الأول-2008، جامعة دمشق، ص7.

³ R. A..Rhodes , The New Governance: Governing without Government , **Political Studies** , XLIV, (1996). . p652-667

⁴ Anne Mette Kier , Rhodes' contribution to governance theory: Praise, criticism and the future governance debate, **Public Administration** Vol. 89, No. 1, 2011 ,pp 104 - 106

المشكلات المعقدة لتحقيق مكاسب كبرى يستفيد منها الجميع وفقا لآليات تمنحها الحوكمة وهي التأمل والنقد الذاتي، والاستجابة، والمرونة، والتجديد.

أما في التاريخ الإسلامي فقد تم وصف الخلافة بعد رسول الله ﷺ بالخلافة الراشدة، لأنها كانت على هدي النبي ﷺ، حاملة كل صفات الكمال التسيي، الذي كمل به كل حكم رشيد¹، فقد وصف رسول الله - الخلفاء من بعده - رضي الله عنهم - بالراشدين، كما ورد في حديث العرابض بن سارية، عن رسول الله ﷺ أنه قال "أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن أمّر عليكم عبد حبشي، فإنه من يعش منكم فسيري اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة".

كانت لاستعمالات كلمة (رشد) في مواضع كثيرة، فهي تستعمل فيما يحمّد أي معاكسة لكلمة الغي التي تستعمل في الإطلاق عن كل مذموم، وقد استعمل في القرآن هذين المصلحين مقترنين في قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾²، وكلمة رشد من رشد يرشد رُشداً أي دل يدل دليلاً، وقد ورد عن الرسول ﷺ: {عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي}³ وهم على التوالي: أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، ومن استن وسار على مسيرتهم كعمر بن عبد العزيز، وهي تدل على الاستقامة وعدم الغي والاغواء على طريق الحق والرشاد.

تميز نظام الحكم الإسلامي عن بقية أشكال الحكم الأخرى بما يحمله من خصوصية في دور المرجعية الدينية، وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وأهمية منظومة القيم. فمن جهة، هناك مبادئ أساسية تُعتبر قواعد مرجعية تشكل أساس الحكم الإسلامي. ومن جهة أخرى، يقوم هذا النظام على منظومة متينة من القيم والمثل التي تركز على تحقيق العدالة والمساواة، وضمان سيادة القانون، وإرساء الحريات، مع التأكيد على حق الشعوب في اختيار حكامها وقادتها.

فقد كانت بيعتنا العقبة الأولى والثانية بمثابة عقد سياسي وعرفي واضح المعالم، وأسسنا لعلاقة أمر وطاعة، بين الرسول ﷺ ومسلمي المدينة، حددتا وبشكل رسمي دور الرسول ﷺ ومركزه في دولة المدينة بوصفه قائداً سياسياً⁴.

وأما الصحيفة فينظر إليها كأكبر عقد وأعظم وثيقة سياسية لم يسبقه إليها ني بوصفها دستور دولة المدينة، فمن ناحية أولى، بينت ما هو مسموح وممنوع سياسياً، كما إنها، من ناحية ثانية، نظمت العلاقة بين مختلف القبائل المسلمة من مهاجرين وأنصار، وقد ركزت «الوثيقة» في مجال الحكم على قضيتين مهمتين هما: العدل وتنظيم القضاء، واعتبرتاهما أولوية مطلقة يجب تحقيقهما، ولا شك أن هذا راجع إلى إدراك الرسول لأهمية

¹ علي ناصر الأحضري، الطريق إلى الحكم الراشد، مجلة بحوث الدراسات الإسلامية، جامعة إديامان التركية، عدد 1، 2017، ص 257.

² قرآن كريم، سورة البقرة، الآية 156.

³ رواه أبو داود (رقم: 4607)، وَ الترمذي (رقم: 266) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

⁴ رامي ملحم، الحكم الرشيد التحول والسيرورات، الآن ناشرون وموزعون، عمان، 2024، ص 172.

هـذين الأساسين لكل مجتمع سليم، وأن غيابهما كان من أقوى أسباب القلق والاضطراب قبل الإسلام، لذا كان رسول الله هو القاضي الأول في الدولة الإسلامية¹.

وهو ما تضمنته وثيقة دستور المدينة كما يسميها محمد سليم العوا في كتابه في النظام السياسي للدولة الإسلامية، على اعتبار الإسلام أساساً للمواطنة في الدولة الإسلامية الجديدة التي قامت في المدينة المنورة، وأحلت الوثيقة الرابطة الدينية محل الرابطة القبلية²، و يقول الدكتور سليم العوا بخصوص نص الوثيقة كان أول لقاء بين الإسلام — كنظام للدولة وبين غير المسلمين كمواطنين في الدولة الإسلامية، هو الذي حدث في المدينة المنورة غداة هجرة الرسول إليها، ليديره بموجب أوامر الله تعالى وبمقتضى شرعه. ويتوهم البعض حين يعتقد إن النظام السياسي الإسلامي الذي كان قائماً في عصوره الثلاث الراشدي والأموي والعباسي بأنه دين ووحى ووضع ثابت مثله مثل العقيدة والشرعية³.

ولما تولى خامس الراشدين عمر بن عبد العزيز أمر الخلافة أرسل إلى الداعية المخلص الحسن البصري يطلب منه أن يصف له صفات الإمام العادل حتى يسير عليها، فكتب إليه الحسن البصري يقول الإمام العادل: ((اعلم يا أمير المؤمنين أن الله تعالى جعل الإمام العادل قوام كل مائل وقصد كل جائر وصلاح كل فاسد وقدوة كل ضعيف...))⁴، فلم يكن (الخليفة) أو (الإمام) أو (الحاكم) في النظام السياسي الإسلامي يتجاوز وصف الرجل الذي اختارته الأمة ليتولى الإشراف على أمورها وترتيب أحوالها ولم يكن له مركز يميزه عن غيره من المواطنين سوى ثقل الأمانة وعظم المسؤولية، والخليفة ليس معصوم إنما هو بشر يخطئ ويصيب وليس له الحق وحده في تبيان الدين أو تفسيره، ولا يمتلك سلطة دينية على أحد، بل هو رجل وثقت الأمة بعدالته ففوضت إليه أمرها⁵.

ثانياً: متطلبات وأسس تحقيق الحوكمة.

تتلخص الفكرة الأساسية في أن الإدارة الفعالة لشؤون الحكم المستدام يتطلب عناصر هيكلية ومعايير سلوكية محددة، تتمحور بالدرجة الأولى حول المساءلة والشفافية وسيادة القانون، تضمن هذه الأسس أن تخدم القرارات المصالح الأوسع للعموم المواطنين. ليتحقق للحوكمة الرشيدة الاستقرار اللازم لنجاحها، فلا يتصور أن تكون رشادة من دون

¹ أحمد قائد الشيعي، سلسلة كتاب الأمة، وثيقة المدينة: المضمون والدلالة، ط1، مركز البحوث والدراسات، قطر، 2006، ص56.

² محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2006، ص55.

³ فينان نبيل، مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الإسلامي، مجلة التفاهم، مجلد12، عدد44، 2014، ص312.

⁴ عبد العزيز عزة الخياط، النظام السياسي في الإسلام، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1999، ص160.

⁵ غازي حميد موسى الدوري، الإسلام والقين الحضارية المعاصرة: مقارنة بين النظام السياسي الإسلامي والنظام السياسي الغربي والشورى والديمقراطية، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص25.

منظومة سياسية تقوم على التمثيل الصادق والشرعية الكاملة ، لذلك فغالبًا ما يُستخدم مصطلحا الديمقراطية والحكم الرشيد بشكل متبادل، فيبدوا أن أحدهما يُشيد بمزايا الآخر أو أنهما وجهان لعملة واحدة.¹

وقد تم إدراج هذا البعد في معادلة الحكم الرشيد من خلال مجموعة من المعايير على رأسها الشفافية في تداول المعلومات وحرية تدفقها، والدعوة إلى تفعيل مبادئ المشاركة السياسية الشاملة، كطريقة اختيار الحكومات وكيفية استغلال وسائل الإعلام، بالإضافة إلى مساعدة القيادات السياسية على إجراء التحولات المرنة والسلسة لانتقال السلطة سلمياً.

ومن هذا المنظور، يتحمل القادة السياسيون مسؤولية رئيسية في تطوير الشبكات التي تسهم في التأسيس لحوكمة حقيقية وذلك بتجميع الموارد العامة والخاصة، وهنا يضطلع المسؤولون المنتخبون بدور في تحديد الأهداف طويلة الأجل مع تطوير أدوات جديدة للرقابة والمساءلة ففي إطار الحوكمة تصبح القيادة السياسية أقل ارتباطاً بالمنصب الرسمي المنتخب، وأكثر ارتباطاً بمسائل ريادة الأعمال السياسية.²

لا يمكن تصور وجود حكم رشيد دون وجود آليات تتمتع بالاستقلالية و الديمقراطية ، التي تؤسس لثقافة سياسية وتنشئة سياسية ، وتنتج قرارات وسياسات أكثر عدالة، بالتالي تضمن استقراره إن صيانة الحريات السياسية أهم أساس تستند إليه الممارسة الديمقراطية، وضمان حريات الأفراد أحد أهداف عملية التنمية الشاملة في الحكم الرشيد، ثم أن توافرها هو المقياس الذي بواسطته يراقب أطراف عملية التنمية تحققها في المجتمع، فتصبح حقوق الإنسان ومدى تمتع الأفراد بها هي واجهة وواحدة من أهم متطلبات التنمية المستدامة.³

ينبغي لمفهوم الديمقراطية المتكامل والذي يعزز بدوره الحوكمة أن يأخذ في الحسبان التمايز الوظيفي والمؤسسي بين الحكام، بصفتهم ممثلين عن المجتمع الذي اختارهم ، وتشير الديمقراطية حينها إلى التفاعل بين هاتين المجموعتين من الفاعلين. وتتميز بمياكل وعمليات تُتخذ فيها قرارات ملزمة جماعياً من قبل فاعلين مستجيبين لمصلحة المواطنين الذين فوضوهم بالحكم نيابة عنهم.⁴

وعليه تتطلب الشرعية الديمقراطية للنظام السياسي وللسياسات المحددة علاقة دائرية بين صناع القرار والمواطنين. ويهدف هؤلاء إلى ضمان استجابة الحكام لمواطنيهم، والوسيلة الأساسية لذلك هي توافر آليات تضمن مساءلة الحكام بشكل فعال.

¹ Angelika Klein ,*concepts and and principales of Démocratique gouvernance accountability* , Konrad-Adenauer-Stiftung, Kampala,2011,P25

² B. Guy Peters , Governance Without Government 'Rethinking Public Administration, **Journal of Public Administration Research and Theory**, April , 1998, p227.

³رامي ملحم ، مرجع سابق ، ص198.

⁴ T. Poguntke Jan & W. van Deth , **Governance and Democracy Comparing national, European and international experience**, by Routledge 270 Madison Ave, New York, pp10-13 , 2006

وانطلاقاً مما سبق يؤكد "لاري دياموند *Larry Diamond*" بأن الديمقراطية أداة مهمة وحافز كبير للحكم الجيد ولكي تتطور الديمقراطية أكثر نحو حوكمة رشيدة، يقترح أن يكون هناك توازي بين الآليتين وذلك من خلال¹:

1. سيادة القانون لضمان حريات المواطنين وحياتهم الاجتماعية المستقلة فلا يمكن تحقيقها إلا إذا كان الناس أحراراً في التنظيم والاحتجاج وتقديم الالتماسات.
2. جهاز بيروقراطي حكومي فعال يمكن للحكومة الديمقراطية استخدامه لتحقيق الصالح العام ومراقبة وتقييم أداء الحكومة، وعزل المسؤولين والممثلين الذين يسعون وراء مكاسب شخصية بدلاً من المصلحة العامة، وتزويدها بالموظفين، وتدريبهم، وتجهيزها بطريقة تمكنها من التحقيق في السلوك الفاسد وكشفه والمعاقبة عليه.
3. مجتمع مدني حر ونشط حيث يضطلع فيها المجتمع المدني بدور محوري في مراقبة أداء الحكومة، ومراقبة الخدمات التي من المفترض أن يحصل عليها المواطنون، وفي حشد المشاركة السياسية، لأن الديمقراطية لا يمكن أن تنجح إلا بمشاركة المواطنين في العملية السياسية.
4. مجتمع سياسي يتمتع بقدر من الاستقلالية والتقدير مع تمكن وسائل الإعلام من الإبلاغ والتحقيق وكشف سياسات الحكومة وإجراءاتها دون خوف أو محاباة، حينها فقط يمكن تحقيق منافسة حقيقية ومشاركة فعّالة واستجابة وشفافية ومساءلة.

من هنا فالديمقراطية التشاركية لا تنحصر فقط في وجود تعددية حزبية أو وجود شبكة جمعوية ، و انتخابات و قواعد قانونية و دستورية تنص على قوائم حقوق الإنسان فحسب بل إلى تفعيل مشاركة المواطنين وتوسيع قدرتهم على صنع القرار دون تفويض الصلاحيات إلى المستوى الذي يمكنهم من التأثير بفعالية على القضايا العامة.²

علاوة على ذلك ، إن التأسيس لنموذج حكم ينطلق من المشاركة كعنصر أساسي ، يحتاج إلى التوجه نحو تكريس المبادئ الديمقراطية من خلال عملية تشاركية من القاعدة إلى القمة، و حل هذه المشاكل من خلال نهج تشاركي، والذي يعني بناء نظام حكم يقوم على الأداء الفعال والعقلانية ، لتشكل هذه العوامل مجتمعةً نموذجاً للحكومة التشاركية الناجحة.³

وفقاً للنزعة التشاركية يرى **هيرست P. Hirst** أنه ينبغي إعادة هيكلة التنظيم السياسي بحيث تُصبح الجمعيات التطوعية ذاتية الحكم "تدرجياً وبشكل تدريجي الوسيلة الأساسية للحكم الديمقراطي للشؤون الاقتصادية والاجتماعية" ، فتتخلى الدولة بموجب هذا النظام عن بعض وظائفها لصالح هيئات خاصة، ليس بالمعنى الليبرالي للخصخصة وسياسة عدم التدخل، بل كوسيلة لتعدد المجتمع. فتصبح الدولة هنا هي المؤسسة الثانوية، بينما يتولى المجتمع المدني الوظائف الاجتماعية والعامة، وعليه تتحول الحكومة من كونها مُقدِّمة للخدمات إلى وسيلة لحماية حقوق المواطنين وضمان توفير الخدمات الاجتماعية بشكل كافٍ ، وتحقق حسب **هيرست** الحوكمة الاجتماعية⁴، والتي

¹ Larry Diamond, **Developing Democracy: Toward Consolidation** , Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999,pp10-12

² أحمد برقوق ، مرجع سابق ، ، ص34.

³ بن عزيز خيرة ، مرجع سابق ، ص82.

⁴ Henrike Knappe, **Doing Democracy Differently Political Practices and Transnational Civil Society**, Budrich UniPress Ltd. Opladen , Berlin , Toronto , 2017,pp45-47

تُعرّف جودة صنع القرار من خلال التفاعل بين الهيئات الحاكمة والهيئات التي تُنظّم الأنشطة الخاضعة للحكم أو ما اسطُرح عليه الديمقراطية التشاركية*

ففي إطار العولمة و بروز معالم جديدة للإدارة والحكومة مبنية على وسائل التكنولوجيات الجديدة من جهة وكذا إعادة الهيكلة العميقة في معالم الديمقراطية السياسية من جهة أخرى¹، واستكشاف العلاقة بين الأشكال الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وممارسات وعمليات الحوكمة والديمقراطية، وإعادة هيكلة وإعادة تعريف العديد من العلاقات الأساسية داخل الأنظمة السياسية والعلاقات الاجتماعية ككل، على غرار الحوكمة والخدمات العامة، والحكم المحلي والديمقراطية، والأحزاب السياسية ومجتمع المعلومات، والمواطنين والدولة، لتصبح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءاً لا يتجزأ من رؤية جديدة لنماذج جديدة للديمقراطية والحكم الرشيد.

وعليه يبدو أنه في المدى المنظور ستتغير قواعد الحكم والتسيير الإداري وفق طرق وآليات جديدة تتحول معها النماذج التقليدية للتسيير والحكم إلى نماذج أكثر انفتاحاً على العالم الافتراضي والتكنولوجي وفق:

- 0 التغيير المتسارع في نماذج وطرق ممارسة الحكم في كثير من المجتمعات، وظهور وفرض عقلانية في النشاط الحكومي السياسات العامة التي تقرها.²
- 0 التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات الحكومية لتعزيز تقديم الخدمات العامة، وتسهيل التفاعل بين الحكومة والمواطنين، وتحسين الكفاءة الداخلية.³
- 0 الربط بين الفكر وأساليب الحكم تعزيزاً للشفافية والمساءلة من خلال البيانات المفتوحة ومبادرات الإفصاح الرقمي وآليات الإفصاح الرقمي.
- 0 التحول الواسع نحو الحكم الذاتي والمؤسسات الاجتماعية والمجتمعات المحلية، والتمكين للفواعل المحلية في عمليات التسيير والإدارة ورسم السياسة.
- 0 وجود مجال عام مفتوح على الفضاء السيبراني يتمتع بقدر من الاستقلالية الكاملة، حيث يستطيع المواطنون تنظيم أنفسهم بحرية دون تدخل أو سيطرة من الدولة.
- 0 خلق ديناميكيات جديدة تتكون فيها التفاعلات لأعضاء المجتمعات الافتراضية أكثر انفتاحاً أو ديمقراطية بطبيعتها من المجتمعات الديمقراطية القائمة.⁴

ثالثاً: إشكاليات وتحديات البناء المؤسسي لدول الربيع.

* الديمقراطية التشاركية تقوم أساساً على مبدأ تشجيع مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وامتلاك الجميع إمكانية المشاركة في النقاش... ليحقق في الأخير الاندماج في العملية الديمقراطية.

¹ يوسف بعيطيش، علي بن غلال، لفساد الإداري ومأسسة الحكم الرشيد، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 14، عدد 3، جويلية 2022، ص 8.

² عبد الكريم هشام، الإعلام الجديد وآليات تحقيق جودة الديمقراطية في المجتمعات الانتقالية — مقارنة في الديمقراطية المشاركة —، مجلة المفكر، العدد 12، مارس 2015، ص 144.

³ Ahmed KHALDI, The Role of Digital Administration in Enhancing Political Rationality and Good Governance: A Comparative Analysis of Different Political Systems for Successful Implementation, *Afak For Sciences Journal*, olume: 09/ N°: 04 (2024), pp116-117.

⁴ Jens Hoff and Pieter Tops, *Democratic Governance and New Technology*, published by Routledge 11 New Fetter Lane, London, 2000, pp180-187

اكتسبت نظرية الدولة الريعية رواجاً في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، ولا تزال تُستشهد بها أو تُقبل على نطاق واسع، كتفسير لغياب الديمقراطية والمشاكل الاقتصادية في الدول المنتجة للنفط والغاز في الشرق الأوسط. إلا أن مفهوم الدولة الريعية ليست تلك الدولة التي تعتمد على الإيرادات القادمة من النفط كريع خارجي فحسب، بل أن اقتصادها يعتمد على مصدر وحيد للدخل بدل من الاعتماد على قاعدة التنوع الاقتصادي¹، ويصاحب ذلك أن يرتبط الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة الريعية باستقرار مداخلها صادراتها. وقد ترتب الاعتماد على الريع الخارجي مجموعة من السمات والتي تكون لدى اخذها مجتمعة صفات تنفرد بها الدول ذات الصفات الريعية، وإن هذه الصفات واضحة وبشكل خاص في اقتصاديات الدول الاستخراجية وبالنسبة في أغلب الدول النفطية، وقد أثر كل ذلك على البناء المؤسساتي لهذه الدول من خلال:

1. الخصائص الاجتماعية والثقافية:

- ✓ وهو ما يتعلق أساساً بمستويات المعيشة للأفراد²، ويتأثر ذلك من خلال انخفاض الدخل القومي وانخفاض معدلات النمو ويصاحب ذلك معدل النمو السكاني المرتفع.
- ✓ تردي معدل الدخل الفردي* مع اختلال في توزيعه، حيث تشكل هذه الظاهرة سبباً لنزاعات داخلية غير مواتية لتنفيذ برامج التنمية³.
- ✓ يظهر في الدولة الريعية ما يطلق عليه بالمجتمع الريعي حيث لا يساهمون في العملية الإنتاجية بمقدار ما يحصلون عليه من ريع من السلطة مما يعمق الصراع الاجتماعي نتيجة دفاعهم عن مصالحهم الشخصية والفتوية حفاظاً على هذا الوضع⁴.

2. الخصائص الاقتصادية:

- ✓ انخفاض كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية مع سوء توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع ويرجع ذلك أساساً إلى ضالة الناتج.
- ✓ تذبذب النمو الاقتصادي وعدم استقراره خاصة الدول المبني اقتصادها على النفط الذي لا يعرف استقراراً في الأسواق العالمية.
- ✓ هذا الأخير الذي يؤثر بدوره على الاعتماد على الأسواق الخارجية والاعتماد أكثر فأكثر على استيراد حاجياتها من الأسواق العالمية¹.

¹ رابح زغوني، نظرية ذروة النفط واقتصاد ما بعد الريع: أي اقتصاد سياسي للدولة الريعية العربية؟ الملتقى الدولي: صناعة المستقبل في السياسات العربية: نحو تفعيل للدراسات المستقبلية، 8_9 ديسمبر 2018، جامعة 08 ماي 1945

² رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجزيرة، مصر، 2017، ص342.

* يتفق الاقتصاديون بأن الحد الفاصل للدخل الذي يميز التقدم عن التخلف يتمثل في ذلك المستوى من الدخل الذي يضمن للفرد الحد الأدنى من ضروريات الحياة حد الكفاف، فمتوسط دخل الفرد في أغنى دولة متقدمة في العالم (لوكسمبورغ: 441، 82 دولار سنوياً) يبلغ أكثر من 307 ضعفاً لمتوسط الدخل الفردي في أفقر دولة (زيمبابوي: 268 دولار).

³ عبد الرحمن بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص56.

⁴ بدوي ثامر، الدولة الريعية في إيران: عائدات النفط، النمو والتضخم، تقارير مركز الجزيرة، 5 جويلية 2014.

- ✓ ارتفاع معدلات الاستيراد بشكل كبير نظرا لضعف القطاعات الإنتاجية الأخرى وعدم قدرتها على المنافسة.
- ✓ ضعف الإيرادات الضريبية قياسا للإيرادات الربعية أو محدودة جدا نظرا لعدم ألوية تحصيل الضرائب بالنسبة للسياسة المالية للدولة الربعية.²

3. خصائص البنى المؤسسية السياسية:

- تعيّش الحياة السياسية في دول الربيع الاقتصادي تحديات هيكلية ومؤسسية ناتجة بالأساس عن صراع بين عدة أجيال سياسية وتأثيرات ما بعد الاستعمار الذي ترك فراغا سياسيا ومؤسسيا وفجوة كبيرة بين النخب السياسية والممارسة الفعلية هو ما تولد عنه عدم استقرار سياسي ظهرت خصائصه ومظاهره في الآتي:
- ✓ تعاني أنظمة دول الربيع لأسباب عديدة من ارتباك وعدم وضوح في الجوانب الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي أوجد واقعا من عدم الاستقرار السياسي ، وذلك لأسباب كثيرة تفضي إلى عجز النظام السياسي عن استيعاب حالة التنافس السياسي والاجتماعي.
 - ✓ وكنتيجة حتمية لعدم الاستقرار السياسي هي حصول أزمة في الشرعية السياسية تنتج عنها عدم ثقة بين الحكام والمجتمع ومكوناته ومستوياته.
 - ✓ عجز الحكومات هذه الدول عن معالجة قضايا الفساد، وتوزيع الموارد الطبيعية، والتصدي للتدخل الأجنبي، وغيرها من تحديات الحوكمة في ظل غياب أو تغييب الدور الرقابي للهيئات التشريعية.³
 - ✓ أن هذه الدول تفتقر تماما إلى وسائل مناسبة للتعبير كوجود ناخبين على مستوى من الوعي أو جماعات منظمة أو أحزاب سياسية ، وهيئات تشريعية ممثلة للشعب ، وإن وجدت هذه الوسائل فيها فإنها تكون ضعيفة وبدائية.
 - ✓ التناقض الكبير بين الوضع الرسمي والواقع أو ما يسمى بالازدواجية في المعايير ، نتيجة طبيعية للمظاهر التقليدية في محاولات هذه الدول لنقل الصورة الغربية لواقع غير مشابه.
 - ✓ وجود هيكل إداري غير مستقر ومتغير باستمرار نتيجة عوامل سياسية واجتماعية تتمثل في البيروقراطية والمحسوبية وانتشار الرشوة في أوساط الإدارة، بالإضافة إلى التغيير في خطط التنمية مما يزيد من تعقيدات التنمية ويعرقل التوجه نحو سياسات رشيدة.⁴
- هذه الخصائص التي تتميز بها الدولة الربعية في الغالب خاصة في شقها السياسي والاقتصادي بمثابة تحديات وإشكاليات في طريق النمو وتحقيق الحوكمة خاصة التي تعتمد في اقتصادها على مصدر وحيد للربح .

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للاستثمار والتنمية الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، الاستثمار والاقتصاد الرقمي، الأمم المتحدة، جنيف، 2017، ص4.

² سعد محمود الكواز ، عبد الرزاق عزيز حسين ، الدولة الربعية والاقتصاد الربيعي بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص ، المجلة الأكاديمية لجامعة تورز ، المجلد 7 ، العدد 2 ، 2018 ، ص209

³ علي الدين هلال ونيفين مسعد ، النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2010، ص133.

⁴ فهد بن محمد الغنام ، مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية ، قسم العلوم الإدارية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2011، ص19 — 20.

رابعا: ضمانات وعناصر تجاوز التحديات وتحقيق الحوكمة.

قبل الحديث عن الآليات التي يمكن تجاوز الإشكاليات والتحديات التي تواجه البناء المؤسساتي للدولة الريعية ، يمكن اختصار بعض الأسس والمقومات التي تحتاجها الدولة لتحقيق الحوكمة فغياب العدالة الاجتماعية وسوء توزيع الثروة وحصرها في فئة قليلة في المجتمع وعدم تكافؤ الفرص وانعدام الخيارات اللازمة لدى صانعي القرار في النظام السياسي لاجداث التغيير اللازم كلها عوامل زادت من حدة هذه الاشكاليات ، لذا وجب إعادة النظر في الأطر والمبادئ التي من شأنها النهوض وإعادة بعث الحوكمة من جديد في بيئة ريعية بامتياز بعبارة أخرى يجب الإجابة عن السؤال: لماذا تفشل بعض برامج الحوكمة بينما تنجح برامج أخرى؟ وعليه يكون الجواب أن هذه البرامج تطبق وفق من هذه الأسس والخيارات والتي نذكر منها :

✓ **إجراءات دعم حكم ديمقراطي :** يمكن فهم الحوكمة الديمقراطية على أنها المجال الذي تتقاطع فيه الحوكمة الرشيدة ودعم الديمقراطية ، والتي تبني على أسس ودعائم مشاركة المواطنين و المساواة و المساواة ، وكذا الشفافية و انتخابات دورية حرة ونزيهة¹ ، أو ما يعرف بالبناء العقلاني للدولة الديمقراطية من خلال اعتماد قواعد محددة للعبة السياسية لتحقيق التوازن والالتزام الدائم بالإجراءات والقواعد المنصوص عليها في إطار مؤسسي².

✓ **سيادة القانون ومراعاة حقوق المواطنين:** عندما تُقاد إصلاحات الحوكمة الرشيدة للمؤسسات الديمقراطية بقيم حقوق الإنسان، فإنها تُتيح سُبُلًا للجمهور للمشاركة في صنع السياسات، سواء من خلال المؤسسات الرسمية أو المشاورات غير الرسمية، فتتولى آليات و مبادرات الحوكمة الرشيدة المراعية لحقوق الإنسان على إصلاح التشريعات ومساعدة المؤسسات، بدءاً من الأنظمة العقابية وصولاً إلى المحاكم والبرلمانات، على تحسين تطبيق تلك التشريعات ، ويترتب على ذلك أن أنشطة الدولة ككل وهيئاتها، بما في ذلك السلطة التشريعية، يجب أن تتسم بالطابع القانوني³.

✓ **تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات :** إن أنظمة الحكم غير الرشيدة التي تفتقر إلى آليات الرقابة والمحاسبة، مثل الفصل بين السلطات التي يشار إليها بالآليات الأفقية للمساءلة، أو تلك التي تفتقر إلى الشفافية في أعمالها، تكون عرضة دائما لتركيز السلطة في يد القلة من أفراد المجتمع، وحدوث تغييرات قانونية وتنظيمية متكررة وعدم استقرار ميزانياتها⁴.

فمن خلال تحديد أدوار واضحة وتمكين كل سلطة من مراقبة وموازنة السلطات الأخرى، يضمن هذا الفصل بقاء الحكومة خاضعة للمساءلة، وحماية الحريات، ودعم سيادة القانون، مما يعزز استقرار الدولة.

¹ Angelika op. cit., p.26.

² ليندة طرودي ، مسار التحول الديمقراطي في مصر وتداعياته على الامن الاسرائيلي 2011 ، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ، 2020 ، ص67.

³ Oksana SHCHERBANYUK Laura BZOVA , Rule of Law and Human Rights: Analysis of International Standards and Case Law , Perspectives of Law and Public Administration , Volume 13, Issue 1, March 2024 , p29

⁴ رامي ملحم ، مرجع سبق ذكره، ص182.

هذا عن الجانب السياسي الذي لا يمكن إغفاله في تجاوز العقبات في بناء مراكز لحوكمة عمومية ، أما الجانب الاقتصادي وهو الأهم فيتمثل بالأساس في:

- تفعيل التعددية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد الوطني بين الخاص والعام والتعاوني والخدمات.
- التحول إلى استراتيجية اقتصادية مبنية على تثمين القطاع الخاص والشراكة معه كما هو الحال في تجارب مثل سنغافورة وبعض بلدان أمريكا اللاتينية ، بدلا من الخصخصة والتي تعني أساساً بيع ممتلكات وأصول الدولة إلى القطاع الخاص.
- تفعيل نظام للحوافز الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوظيف المواهب الأجنبية كوسيلة لنقل التكنولوجيا والمعرفة.
- الرقابة على المال العام وتعزيز الشفافية لأجل ترشيد الإنفاق مع ضرورة استقلال الهيئات الرقابية واعتماد المعايير الدولية للرقابة مع تكييف القوانين المحلية مع مقتضيات القوانين الدولية ذات الصلة.¹

خاتمة واستنتاجات:

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن القول أن صفة الدولة الريفية ليست صفة ملاصقة للدولة التي تعتمد في اقتصادها على النفط فحسب ، بل هي تلك الدولة التي تتغلب فيها عناصر الربيع الخارجي على العناصر الإنتاج المحلي وهي الدولة التي تتغلب فيها خصائص ومميزات ومركزات الحكم الراشد على سلبات وإشكاليات توجه نحو الدولة الريفية بالمفهوم السليبي.

وبناء عليه يمكن الإجابة عن الإشكال المطروح سابقا بأن خصائص الدولة الريفية خاصة السياسية منها والاقتصادية تحول دون تحقيق حوكمة عمومية شاملة إذا لم يراعى في تبني سياساتها الاقتصادية ما يلي:

- ✓ إيجاد بيئة مستقرة للأعمال مبنية على آليات المسائلة والشفافية على صعيد مؤسسات الدولة.
- ✓ استقرار الهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسات سواء الاقتصادية أو السياسية مما يتيح للاستثمار الأجنبي للولوج للاقتصاد المحلي.
- ✓ استقرار خطط التنمية المحلية مع مراعات الظروف الاقتصادية الخارجية المتعلقة بالأسواق الدولية خاصة أسواق النفط والغاز.
- ✓ تمكين المواطنين من الآليات التي تساعد على مكافحة الفساد وجعلها أولوية طويلة الأمد للحكومات المحلية والإقليمية وجمعياتها، والتركيز على العمل الوقائي المنسق الذي يعد أمراً بالغ الأهمية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين الظروف المعيشية، وتنمية ثقة المواطنين بحكوماتهم .

¹ شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد للإنفاق العام والحد من الفقر ، رسالة دكتوراه ، علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ،

قائمة المصادر و المراجع:

المصادر:

1. القرآن الكريم ، سورة البقرة ، الآية 156.

2. الحديث النبوي.

المراجع:

أولاً: الكتب.

1. أحمد قائد الشعيبي ، سلسلة كتاب الأمة ، وثيقة المدينة : المضمون والدلالة ، ط1، مركز البحوث والدراسات ، قطر، 2006 .

2. محمد سليم العوا ، في النظام السياسي للدولة الإسلامية ، ط2 ، دار الشروق ، القاهرة ، 2006.

3. فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008 .

4. عبد العزيز عزة الخياط ، النظام السياسي في الإسلام ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، 1999.

5. غازي حميد موسى الدوري ، الإسلام والقين الحضارية المعاصرة : مقارنة بين النظام السياسي الإسلامي والنظام السياسي الغربي والشورى والديمقراطية ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2017

6. فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت ، 1997.

7. سعيد بو الشعير ، النظام السياسي الجزائري ، ط2 ، دار الهدى عين مليلة الجزائر ، 1993.

ثانياً: التقارير والمقتنيات والمحاضرات.

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، خلق الفرص للأجيال القادمة ، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، أيقونات للخدمات المطبعية ، عمان ، 2002.

2. الأخضر عزي، فعالية الحكم الرشيد(الحوكمة) في تفعيل خصوصية الشركات" (إشارة الى واقع الخصوصية في الجزائر)، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الاول حول "حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي" 15-16 تشرين الاول-2008، جامعة دمشق .

3. رابح زغوني ، نظرية ذروة النفط واقتصاد ما بعد الربيع: أي اقتصاد سياسي للدولة الريعية العربية؟ الملتقى الدولي : صناعة المستقبل في السياسات العربية: نحو تفعيل للدراسات المستقبلية ، 8 _ 9 ديسمبر 2018 ، جامعة 08 ماي 1945.

4. بدوي ثامر ، الدولة الريعية في إيران : عائدات النفط ، النمو والتضخم ، تقارير مركز الجزيرة ، 5 جويلية 2014.

5. مؤتمر الأمم المتحدة للاستثمار والتنمية الأونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي، الاستثمار والاقتصاد الرقمي، الأمم المتحدة، جنيف، 2017

6. امحمد برقوق ، مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة ، محاضرات أُلقيت على طلبة العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2009/2008.

ثالثا: المجالات والدوريات.

1. جلطى غالم ولخضر عزى ، الحكم الرشيد وخصوصية المؤسسات لأجل تسيير فعال ، *les cahiers du*

mecas العدد 2 ، أبريل 2006 .

2. فينان نبيل ، مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الإسلامي، *مجلة التفاهم* ، مجلد 12، عدد 44 ، 2014.

3. عبد الكريم هشام ، الإعلام الجديد وآليات تحقيق جودة الديمقراطية في المجتمعات الانتقالية — مقارنة في الديمقراطية المشاركة — ، *مجلة المفكر* ، العدد 12 ، مارس 2015.

4. سعد محمود الكواز ، عبد الرزاق عزيز حسين ، الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين اشكالية المفهوم وتنوع الخصائص ، *الجلة الأكاديمية لجامعة تورز* ، المجلد 7 ، العدد 2 ، 2018 .

5. يوسف بعبطيش ، علي بن علال ، لفساد الإداري ومأسسة الحكم الراشد، *مجلة دراسات وأبحاث* ، مجلد 14، عدد 3، جويلية 2022

رابعا: رسائل الدكتوراه ومحاضرات.

1. ابرادشة فريد ، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية ، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ، قسم التنظيم السياسي والإداري ، جامعة الجزائر ، جوان ، 2014 .

2. بن عزيز خيرة ، الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي : دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2013/2014.

3. فادي أحمد رمضان ، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (1981 – 2003) ، رسالة ماجستير ، أكاديمية الغدادة والسياسة للدراسات العليا ، جامعة الأقصى ، غزة ، 2015.

4. خلاف وليد ، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2009/2010 .

5. فهد بن محمد الغنام ، مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية ، قسم العلوم الإدارية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2011.

6. شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد للإنفاق العام والحد من الفقر ، رسالة دكتوراه ، علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2011/2012 .

خامسا: مراجع أجنبية.

1. الكتب

1. Angelika Klein ,*concepts and and principales of Démocratique gouvernance accountability* , Konrad-Adenauer-Stiftung, Kampala, 2011.
2. Henk Addink, *Good Governance: Concept and Context* , Published by Oxford University Press, United Kingdom,, 2019 .
3. Henrike Knappe, *Doing Democracy Differently Political Practices and Transnational Civil Society*, Budrich UniPress Ltd. Opladen , Berlin , Toronto , 2017,.
4. Jens Hoff and Pieter Tops , *Democratic Governance and New Technology*, published by Routledge 11 New Fetter Lane, London, 2000

5. Kooiman, J. **Societal Governance: Levels, Models and Orders of SocialPolitical Interaction.** In J. Pierre (Ed.), **Debating Governance: Authority, Steering and Democracy**, Oxford: Oxford University Press, 2000.
6. Larry Diamond, **Developing Democracy: Toward Consolidation** , Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999,.
7. T. Poguntke Jan & W. van Deth , **Governance and Democracy Comparing national, European and international experience**, by Routledge 270 Madison Ave, New York, pp10-13 , 2006

2. المجلات والدوريات

1. Ahmed KHALDI , The Role of Digital Administration in Enhancing Political Rationality and Good Governance: A Comparative Analysis of Different Political Systems for Successful Implementation, **Afak For Sciences Journal**, olume: 09/ N°: 04 (2024),.
2. Anne Mette kier , Rhodes' contribution to governance theory: Praise, criticism and the future governance debate, **Public Administration** Vol. 89, No. 1, 2011
3. . B. Guy Peters , Governance Without Government 'Rethinking Public Administration, **Journal of Public Administration Research and Theory**, April , 1998,
4. Oksana SHCHERBANYUK Laura BZOVA , *Rule of Law and Human Rights: Analysis of International Standards and Case Law* , **Perspectives of Law and Public Administration** , Volume 13, Issue 1, March 2024 ,
5. THOMAS G WEISS, Governance, good governance and global governance: conceptual and actual challenges, **Third World Quarterly**, Vol 21, No 5, 2000,
6. R. A..Rhodes , The New Governance: Governing without Government , **Political Studies** , XLIV, (1996).